

زخم الإقبال على سندات أرامكو يعكس ثقة المستثمرين

تجاوز الطلبات لمئة مليار دولار يبرهن على جاذبية الأصول

يعكس زخم الإقبال الكبير على سندات أرامكو الثقة في عملاق النفط السعودي من قبل المستثمرين في السوق المالية العالمية، حيث تكشف قيمة التسعير التي بلغت أرقاما كبيرة عن جاذبية الأصول رغم تحديات انهيار أسعار النفط التي لم تؤثر على مكانة الشركة.

الرياض - برهن التفاعل المالي مع أرامكو في أسواق السندات الدولية عن جاذبية أصول الشركة بالنسبة إلى المستثمرين؛ حيث بلغت مبالغ كبيرة تكشف عن الثقة في الشركة الحكومية العملاقة وحسن تمثيلها للمملكة العربية السعودية.

يقول المستثمرون إن تسعير سندات ضخمة بمئتي مليار دولار لشركة النفط الوطنية العملاقة أرامكو السعودية هذا الأسبوع يُظهر بوضوح أن الأسواق تراها ممثلا للسعودية، وذلك بخلاف أول إصدار سندات للشركة في العام الماضي عندما كان تقييم مخاطرها أقل من تقييم مخاطر الحكومة.

كانت أرامكو قد أدهشت الأسواق العالمية العام الماضي عندما فتحت دفاترها للمرة الأولى، قبل بيع السندات، لتكشف أنها الشركة الأعلى ربحية في العالم ويفارق كبير عن أقرب منافسيها.

محي الدين قرنفل
مبتدئ أرامكو كانت
لا تشوبها شائبة عند
إطلاق أول إصدار

استقطب إصدار السندات الذي بلغت قيمته 12 مليار دولار طلبات تجاوزت 100 مليار دولار في تصويت غير مسبوق على ثقة السوق بأكبر شركة نفط في العالم.

ضح مستثمرو الأسواق الناشئة والمؤسسات المال في هذه السندات، التي سُعرت في نطاق منحني دين الحكومة السعودية، وهو أمر نادر الحدوث لأن الكيانات المملوكة للدول تعرض بشكل عام عوائد أعلى من الحكومات.

وفي عملياتها الثانية بالأسواق العالمية هذا الأسبوع، جمعت أرامكو ثمانية مليارات دولار من دفتر طلبات بلغ 50 مليار دولار. وقال مصدر مطلع إنه كان أعلى فائض تخفية لصفحة بمليارات الدولارات هذا العام.

وكشف الطلب الضخم أن المستثمرين ما زالوا يرون أن الشركة من الأسعار الجذابة على الرغم من انخفاض أسعار النفط وتعرض منشآت أرامكو لهجوم

الشركة تقيده روابطها بالدولة. وقبل تلك الصفقة، قالت أرامكو للمستثمرين إن الحكومة السعودية ما زالت ملتزمة بإطار عمل إدارة الشركة لحماية استقلالها حتى عندما تنخفض أسعار النفط.

وقال ريتشارد بريجنز، مدير الاستثمار لدى "جي.إيه.إم"، "أعتقد أنه كان تصرفا جنونيا العام الماضي أن يجري تسعيرها داخل نطاق السعودية وكان ذلك إلى حد بعيد بقيادة مستثمري الشرائح المتعددة، في حين رأى معظم مستثمري الأسواق الناشئة السعر باهظا داخل نطاق السعودية".

وهو أرباح أرامكو هذا العام، لكن الشركة متمسكة بما تعهدت به من دفع توزيعات أرباح سنوية قدرها 75 مليار دولار. وسيؤول معظم ذلك إلى الحكومة السعودية لمساعدتها على احتواء عجز حكومي أخذ في الاتساع.

تتقسم السندات الجديدة للشركة على شرائح لأجل تمتد من ثلاث سنوات

فتح فوز شركات عالمية ومحلية في مزيدة للتنقيب عن الذهب أفاق استثمار جديدة أمام القاهرة في وقت تستهدف فيه مصر استثمارات بمليارات الدولارات في قطاع التعدين.

القاهرة - قال وزير البترول والثروة المعدنية المصري طارق الملا الخميس إن 11 شركة عالمية ومحلية فازت في مزيدة عالمية للتنقيب عن الذهب والمعادن المصاحبة، النحاس والفضة، في الصحراء الشرقية في مصر.

وأضاف الوزير، الذي تستهدف بلاده مليار دولار استثمارات في قطاع التعدين سنويا، في مؤتمر صحفي بمقر الوزارة بالقاهرة أن الشركات المتنافسة تتضمن

سبع شركات عالمية وأربع شركات محلية. ومن الشركات الفائزة سنتامين الأسترالية والشركات الكندية باريك غولد وبي.تو.غولد ولوتس غولد وريد. سبي ريسورسينز وميداف المصرية والعبادي للتعدين وشمال أفريقيا للتعدين ومناجم النوبة وإبداع فور غولد. وكانت المزيدة تتضمن 320 قطاعا بمساحة إجمالية تقدر بـ56 ألف كيلومتر مربع.

كانت مصر سنت في 2019 قانونا جديدا للتعدين في مسعى لتشجيع أعمال التنقيب عن المعادن وإنتاجها. وقالت الوزارة في بيان صحفي صادر الخميس إن المزيدة تقدمت لها 17 شركة عالمية ومحلية، وإن التزام الاستثمارات يبلغ حده الأدنى 60 مليون دولار في مراحل البحث الأولى. ومؤخرا أعلن الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي رؤية استراتيجية شاملة لتطوير قطاع التعدين، بهدف تعظيم الاستفادة من الموارد الطبيعية واستكشاف الثروات المعدنية. ووضعت التوجهات الرئاسية قطاع الثروة المعدنية على خارطة الاستثمارات التعدينية بعد غيابه عن الساحة على مدى عقود، لأن سرعة تحركات السيسي

رهان على الاستكشاف



كورونا لا يزعم مكانة أرامكو في أسواق المال

الرياض تضاعف استثمارات الذكاء الاصطناعي

300 شركة ناشئة في الذكاء الاصطناعي حتى 2030. ويركز برنامج الإصلاح الاقتصادي السعودي (رؤية 2030) على التكنولوجيا كأحد أهدافه الهامة، حتى أن المملكة كانت أول دولة في العالم تمنح الجنسية الفخرية لروبوت.

وأشار الغامدي إلى أن الهيئة أنهت كافة الاستعدادات اللوجيستية والإجرائية لتأسيس شركة "سدابا للذكاء الاصطناعي" لتكون ذراعا وطنيا للاستثمار في هذا القطاع.

وتستهدف السعودية تنويع اقتصادها بعيدا عن النفط الخام ضمن رؤيتها 2030، في محاولة لتجاوز أي تطورات سلبية على أسعار النفط الخام، وبالتالي تأثيرات سلبية على مداخلها.

تأسست عام 2019، خلال جلسة حوارية على هامش اجتماعات مجموعة العشرين "ستستثمر السعودية من الآن إلى العام 2030 ما مقداره 20 مليار دولار" في الذكاء الاصطناعي.

وأضاف "نرمي لأن نؤسس أكثر من 300 شركة ناشئة في الذكاء الاصطناعي من الآن إلى حلول العام 2030 ونطمح لأن يكون الذكاء الاصطناعي مكونا لاقتصاد بديل من خلال الشركات الناشئة وشركات الابتكار".

وتابع الغامدي "ننظر للذكاء الاصطناعي على أنه مصدر توفير ودخل إضافي"، مشيرًا إلى أنه ستكون هناك حصة للاستثمارات الخارجية وأخرى للجانب المحلي منها في هذا القطاع. وأضاف أن الهيئة تستهدف تأسيس

الرياض - ضاعفت السعودية استثمارات في مجال الذكاء الاصطناعي بإعلانها أنها تنوي استثمار 20 مليار دولار على مدى السنوات العشر المقبلة في تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي في ظل مساعيها لتنويع اقتصادها المرتهن للنفط مع تراجع أسعار الخام.

وكانت المملكة صاحبة أكبر اقتصاد في العالم العربي، أطلقت الشهر الماضي استراتيجية للذكاء الاصطناعي بهدف جذب الاستثمارات إلى خطة التنويع الاقتصادي بقيادة ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان.

وقال عبدالله بن شرف بن جمعان الغامدي، رئيس الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي التي

إلى 50 سنة، وشريحة الـ50 عاما هي الدين الدولي الأطول أجلا الذي تصدره السعودية. ويقول المستثمرون إن أرامكو تعرض قيمة جيدة في جميع الشرائح. وقدمت السندات علاوة بين عشر نقاط أساس وخمسين نقطة أساس فوق سندات الحكومة السعودية ذات الأجل المماثلة.

وتبلغ علاوة الإصدار الجديد -السعر الذي يكون المقترض مستعدا لدفعه فوق سندات القائمة لجذب الطلب على الطرح الجديد- حوالي 40 نقطة أساس.

وقال سيرجي ديرجاتشيف، مدير ديون الأسواق الناشئة لدى يونيون إنفستمنت في ألمانيا، إن أرامكو تظل اثمنا قويا جدا و"ممثلا مهما للمخاطر السعودية".

وأضاف "لكن، الأمر الذي تتعين ملاحظته هو أنه مقارنة بصفقتها الأولى، تعلمت أرامكو درسا وقدمت بعض التنازل في علاوة الإصدار الجديد، ودعمت هذه الحقيقة أيضا الأداء المواتي لسندات في السوق الثانوية".

المركزي التركي يرفع معدل الفائدة للسيطرة على التضخم

وبعد رفع الفائدة، ارتفع سعر صرف الليرة بأكبر من 1 في المئة إلى 7.61 ليرة لكل دولار.

وفقا لبيانات معهد الإحصاء التركي، فقد وصل معدل التضخم إلى 11.89 في المئة في أكتوبر على أساس سنوي.

وأضاف البنك المركزي في البيان المنشور على موقعه الرسمي "إنشاء بيئة تضخم منخفضة بشكل دائم، سيؤثر إيجابيا على الاقتصاد والاستقرار المالي".

15 في المئة نسبة رفع الفائدة بنحو 475 نقطة أساس على عمليات إعادة الشراء

ويبرز التضخم كهدف أول ورئيسي للبنك المركزي من خلال استخدام أدوات السياسة النقدية، ممثلة برفع كبير في أسعار الفائدة، في مؤشر على جهود بدأها البنك لإعادة أسعار المستهلك إلى مستويات دون 10 في المئة.

ويعني قرار رفع الفائدة، خاصة بخصوص إعادة الشراء، أن المركزي سيرفع سعر فائدة الإقراض للبنوك، فيما سترفع الأخيرة سعر فائدة الإقراض للزبائن الراغبين في الحصول على السيول.

أنقرة - رفع البنك المركزي التركي أمس الخميس معدل الفائدة الرئيسي إلى 15 في المئة، ما يمثل تغيرا كبيرا في السياسة النقدية للبنك بإدارة محافظه الجديد.

ورفع البنك سعر الفائدة بـ475 نقطة أساس على عمليات إعادة الشراء (الريبو) لأجل أسبوع من 10.25 في المئة إلى 15 في المئة.

وأرجع البنك القرار إلى ارتفاع معدلات التضخم، في إشارة ربما إلى إمكانية تبني رفع جديد للفائدة قريبا.

وقال البنك، في بيان صدر عقب اجتماع لجنة السياسة النقدية، إن "السياسة النقدية الحالية ستستمر بشكل حاسم حتى يتحقق انخفاض دائم في التضخم".

وأشار إلى "تعافي النشاط الاقتصادي"، لكنه أقر في الوقت نفسه باستمرار حالة عدم اليقين في الأسواق العالمية بسبب جائحة كورونا.

ولطالما دعا خبراء الاقتصاد إلى رفع قوي للفائدة من أجل السيطرة على التضخم ودعم الليرة.

وتشير التقديرات الرسمية إلى أن مساهمة قطاع المناجم والمخارج في تمويل الموازنة العامة للبلاد تعد زهيدة جدا حتى اليوم، وهي أقل من واحد في المئة.

طارق الملا
الشركات فازت بالتنقيب في 82 قطاعا من القطاعات

ونتيجة لعدة ظروف مرتبطة بسياسات الحكومات المتعاقبة، تعتبر مصر من أقل دول العالم في عوائد هذا القطاع، ما دفع رئيس البلاد للتدخل مباشرة ومنح الثروات المعدنية قبلة الحياة مجددا.

وتستهدف الموازنة العامة للدولة خلال العام المالي الحالي، الذي بدأ في يوليو الماضي، جني عوائد من القطاع بنحو 66 مليون دولار، أي ما عادل 0.015 في المئة من الناتج المحلي للبلاد، البالغ حوالي 427.7 مليار دولار، وفق البيانات الرسمية.

وتفوق بكثير سرعة الوزراء والمسؤولين المصريين. وظهرت هذه التحركات في المشروعات القومية العملاقة منها حفر قناة السويس الجديدة، والتي كان مقررا لها 3 سنوات، إلا أنه جعل المشروع ينتهي في عام.

مصر من أقل دول العالم في عوائد هذا القطاع، ما دفع رئيس البلاد للتدخل مباشرة ومنح الثروات المعدنية قبلة الحياة مجددا.

ويبرز التضخم كهدف أول ورئيسي للبنك المركزي من خلال استخدام أدوات السياسة النقدية، ممثلة برفع كبير في أسعار الفائدة، في مؤشر على جهود بدأها البنك لإعادة أسعار المستهلك إلى مستويات دون 10 في المئة.